

والمناورة . إلا ان ذلك لا يعني ان الدولة كانت طليقة اليدين في افعالها واقوالها ويمكن التساؤل ما اذا لم تكن حبيسة الايديولوجية الصهيونية التي مهدت لوجودها . وكما رأينا كان عليها ايجاد شكل من التوافق بين المنتهين الى المنظمة الصهيونية وبين عامة اليهود المؤيدين لاسرائيل . لا يعني ذلك ان ثمة تناقضا في نظرها بين العضوية الصهيونية والتأييد اليهودي لاسرائيل . ولكن في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة ، كان على القوي المنظمة ان تتصارع من اجل السلطة حتى وان كان من الممكن التنبؤ بأن الدولة كانت الاوفر حظا في هذه المنافسة اللامتكافئة .

لقد بدأت معالم التحرك في الاجتماع الشهير للمجلس الصهيوني العام في اب - ايلول ١٩٤٨ عندما حاولت الحكومة الاسرائيلية عدم تطبيق الفصل بين السلطات . ولكن يبدو انها فشلت في هذه المحاولة امام اصرار الصهيونيين الاميركيين العنصرين (وخاصة ابا هيلل سلفر وجمانويل فيومان) . فاعترفت الحكومة الاسرائيلية ان هناك فرقا في الوظيفة بين المنظمة الصهيونية العالمية والدولة رغم ان بن غوريون ادعى بعدئذ ان اكثرية المجلس أفضلت محاولة بعض الزعماء الصهيونيين الاميركيين للفصل بين الدولة اليهودية والشعب اليهودي(٣٣).

هذا وقد وجه بن غوريون دعوة الى جاكوب بلاوشتاين رئيس اللجنة اليهودية الاميركية لزيارة اسرائيل في نيسان ١٩٤٩ تبنى فيها بن غوريون بشكل علني مطالب بلاوشتاين الايديولوجية (أي عمليا « اللنظية ») مقابل تأييد اليهود الاميركيين التام لاسرائيل . ان الدلالة في هذه الدعوة لزيارة اسرائيل تكمن في انه لم تقابلها دعوة مماثلة موجبة لزعماء المنظمات الصهيونية الاميركية . كما ان بن غوريون قام بجولة في الولايات المتحدة عام ١٩٥١ واجتمع بزعماء الجمعيات اليهودية ولكنه حرص بدقة على ألا يلفظ كلمة « صهيونية » في جميع لقاءاته(٣٤) ، بل رفض دعوة لحضور مأدبة عشاء صهيونية(٣٧).

ولكن رغم خطورة قبول بن غوريون (ولو « اللفظي ») بالتخلي عن شعارات الايديولوجية الصهيونية التقليدية ، فقد وقعت سلسلة اخرى من الاحداث أدت الى استقالة زعيمين بارزين في « منظمة امريكا الصهيونية »(٣٨) (وهي كبرى المنظمات الصهيونية في امريكا وقتئذ) الى الصهيونيين العموميين (سلف ذكرهما : ابا هيلل سلفر وجمانويل فيومان(٣٩) . ان المسألة التي أدت الى استقالة سلفر رئيس المكتب الاميركي للوكالة اليهودية ونيمان رئيس م . ا . ص عن منصبهما في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، كانت تتعلق بالاشراف على الاجهزة المالية في امريكا . ويبدو واضحا مما سبق ان الحكومة الاسرائيلية كان يهتما

ولكن كان بيد الحكومة الاسرائيلية ان تتجاهل مطالب المنظمة الصهيونية لنحها « وضع قانونيا خاصا » (بشكل اجراء تشريعي في الكنيست و « ميثاق » بين المنظمة كهيئة ليهود الخارج ودولة اسرائيل) الى ان تغطي الامور في الخارج . وكانت هذه الامور تسير كما رأينا (وعلى الاخص في الولايات المتحدة) في اتجاه منح التأييد لاسرائيل دون الانتفاء بالضرورة الى المنظمة الصهيونية . فوجدت الحكومة الاسرائيلية ان باستطاعتها الاعتماد على سخاء يهود العالم دون اعطاء المنظمة الصهيونية الوضع القانوني الخاص الذي كانت تطلبه بحجة اتمام مهمتها على اكمل وجه ، لابل وجدت الحكومة الاسرائيلية ان عليها توظيف حدة الشعارات التي تتضمنها الايديولوجية الصهيونية خوفا من اثاره حيطة الارضية اليهودية العريضة (وعلى الاخص وعلى سبيل المثال « اللجنة اليهودية الاميركية »(٣٤) . فقد طالبت